

## إطار مقترح لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي السوداني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لكليات إدارة الأعمال

د. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي<sup>(1)</sup>  
د. خضر الصديق محمد أحمد<sup>1</sup>  
د. محمد أحمد حمدتو أحمد<sup>1</sup>  
د. أحمد إدريس عبده<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أستاذ مساعد - كلية العلوم والدراسات الإنسانية - جامعة شقراء

<sup>2</sup> أستاذ مساعد - كلية العلوم الإدارية - جامعة نجران

\* عنوان المراسلة: [drfatohey@yahoo.com](mailto:drfatohey@yahoo.com)

## إطار مقترح لتطبيق ال معايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي السوداني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لكليات إدارة الأعمال

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى توضيح أهمية وجود المعايير الوطنية ودورها في تحقيق الجودة، وكذلك محاولة وضع إطار يمكن من خلاله التطبيق الفعلي للمعايير الوطنية بما يضمن تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم بناء أداة الدراسة والمتمثلة في تصميم استبيان تضمن العوامل أو المتغيرات الرئيسية والفرعية التي لها دور في تصميم نماذج محددة تساعد على تطبيق المعايير الوطنية من قبل أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات السودانية، وقد تضمن الاستبيان متغيراً تابعاً يتمثل في التطبيق الفعال للمعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وأربعة متغيرات رئيسية (مستقلة) هي: دليل المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في السودان، ومعيار ضمان الجودة، ومعيار التعليم والتعلم، ومعيار النشر والبحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الإلمام بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان تبعاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الالتزام بتطبيق معايير ضمان جودة التعليم في السودان تبعاً للدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ووجود توافق تام بين المعايير الوطنية لضمان الجودة في السودان مع المعايير الدولية للاعتماد الخارجي، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في أن عدم وجود نماذج محددة يؤثر سلباً على التطبيق الفعال للمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية.

الكلمات المفتاحية : الجودة، البرنامج، المعايير، الجامعة، إدارة الجودة الشاملة.

## A Proposed Framework for Applying the National Standards of Quality Assurance in Higher Education in Sudan from the Teaching Staff's Perspective - Faculties of Business Administration

### Abstract:

This study aimed to clarify the importance of having national standards and their role in achieving quality, as well as establishing a framework for the actual application of national standards in quality assurance so as to achieve quality in higher education institutions. The researchers followed a descriptive analytical method to achieve the objectives of the study and developed a questionnaire covering primary and secondary variables that have a role in the design of specific models to help in applying the national standards by the Sudanese universities. The questionnaire included one dependent variable; the effective application of national standards of quality assurance in higher education institutions, and the four main variables (independent) are: the national standards of quality assurance in higher education in Sudan, the standard of quality assurance, the standard of teaching and learning and the standard of scientific research and publication. The study revealed a number of conclusions: there were statistically significant differences in the extent of familiarity with the national quality assurance standards in Sudan according to the academic rank of the faculty members; there were also significant differences in the extent of compliance with the national quality assurance standards in Sudan according to the academic rank of the faculty members; there was full agreement between the national standards for quality assurance in Sudan and the international standards for quality assurance; and there were statistically significant differences in that the absence of specific models would have a negative impact on effective application of national standards of quality assurance in higher education in Sudan, according to the academic rank of the faculty members.

**Keywords:** Quality, The program, Standards, University, Total quality management.

## المقدمة:

لاشك أن العولمة نتجت عنها ظاهرة التنافس العالمي، وهذا الأمر يستوجب من كافة المؤسسات على اختلاف أنواعها وأشكالها ومجالاتها أن تسعى لتحقيق الجودة التي تضمن لها أداء الأعمال والبقاء في ظل تلك الظاهرة، والتعليم العالي وما يشمله من مؤسسات ليس ببعيد عن تلك الظاهرة، إذ فرضت العولمة على المؤسسات التعليمية ضرورة القيام بمراجعة برامجها الأكاديمية بشكل مستمر والتحقق من جودة مخرجاتها، وهذا يدفع بالضرورة إلى إيجاد معايير اعتماد عامة وخاصة تجعل تلك المؤسسات قادرة على المنافسة والتميز ومن ثم الاستمرارية. ولتحقيق الجودة لابد من توافر مجموعة من المعايير التي تعني بالجانب المؤسسي والبرامجي، لذلك تعتبر المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم الجامعي مطلباً أساسياً لتحقيق مستويات الجودة على المستويين البرامجي والمؤسسي، وتسعى مؤسسات التعليم العالي بشقيها الحكومي والأهلي إلى الحصول على الاعتماد الدولي. وتمثل المعايير الوطنية وبما توفره من إرشادات تطبيقية للأدلة والشواهد خطوة أساسية للتحقق من الجودة ومن ثم الحصول على الاعتماد الدولي، والاعتراف بما تقدمه من خدمات.

كما أن الاعتماد الخارجي لبرامج المؤسسات التعليمية يمثل أحد الغايات التي تسعى لها مؤسسات التعليم العالي بشقيها الحكومي والأهلي، ويتطلب ذلك بالضرورة الفهم الجيد لمتطلبات الاعتماد الخارجي، كذلك ضرورة أن تخدم المعايير الوطنية التي يتم تبنيها ووضعها من قبل الدولة تجاه تحسين وضبط الجودة على أساس أن الاعتراف الخارجي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى جودة مؤسسات التعليم العالي وما تقدمه من برامج تتفق مع المعايير الدولية. ولتنفيذ أو تطبيق معايير ضمان الجودة يتطلب الأمر وضع إطار محدد يعمل على التأكد من استيفاء مؤسسات التعليم العالي للمتطلبات التي تحددها معايير ضمان الجودة؛ ويمثل هذا الإطار محور اهتمام هذا البحث. ولا نغفل عن الدور المهم لعضو هيئة التدريس في تحقيق جودة التعليم الجامعي، وذلك باعتباره يمثل أحد أضلاع المثلث التي تشكل العملية التعليمية، لذلك لا يمكن تناول ضمان جودة التعليم إلا ونحن آخذين في الاعتبار الدور الكبير لأعضاء الهيئة التدريسية في تحقيقها، ودورهم المؤثر فيها، ويتطلب ذلك بالضرورة تحسين أداء الأساتذة الجامعي من خلال تحسين طرائق التدريس في التعليم الجامعي (شحاته، 2001)، وذلك باستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة.

ولواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي فإنه من الضروري السعي تجاه تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس على النحو الذي يمكنهم من الاضطلاع بأدوارهم المنسجمة مع متطلبات العصر إضافة إلى تعزيز دورهم الفاعل في تحقيق جودة التعليم (شاهين، 2004)، وهذا يتطلب بالضرورة أن يكون عضو هيئة التدريس مسلحاً بالكفايات الشخصية والمعرفية والأدائية التي تمكنه من أداء هذه الأدوار بفاعلية، ويرى جويل أبو نوار وعبد الله (1990) أن أهمية دور المدرس الجامعي المعاصر ازدادت في هذا العصر، حيث لم يعد قاصراً على زيادة المعرفة بل تعدها للإسهام في تغيير النظام التعليمي من أجل تحقيق التعليم اللائم والوظيفي، فالأساتذة الجامعي يجب أن يكون ملتزماً تجاه مجتمع عماده العدل والمساواة، ولذلك عليه العمل على ترسيخ هذه القيم ونشر المعرفة والمهارات في المجتمع. ويؤدي عضو هيئة التدريس دوراً كبيراً في تحقيق ضمان الجودة التي تشير إلى العمليات والإجراءات التي ترصد بشكل منهجي في مختلف الجوانب العملية أو الخدمة، ولكن ضمان الجودة هو مفهوم أوسع يشمل جميع السياسات والأنشطة المنهجية التي تنفذ ضمن نظام الجودة (Saman, 2002).

## مشكلة الدراسة:

إن التوسع الذي شهده السودان في مجال التعليم العالي تطالب ضرورة التأكد من جودة مؤسسات التعليم العالي، وقد تم إصدار مجموعة من المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان في يوليو 2012م، وتتمثل مشكلة الدراسة الأساسية في أن هذا الدليل لم يوضح آليات أو نماذج التطبيق أو التأكد من تطبيق هذه المعايير من قبل مؤسسات التعليم العالي. وهنا يثور التساؤل: حول مدى إلمام أعضاء هيئة التدريس بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي في كافة الجامعات في السودان، ومدى التزامهم

بتطبيق هذه المعايير، ووصول طبيعة العلاقة بين الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والتطبيق  
الفعال لمعيار التعليم والتعلم، وعلى خلفية ما سبق يرد تساؤل حول دور الجامعات السودانية في تشجيع  
أعضاء الهيئة التدريسية على البحث والنشر العلمي.

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تتناول المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في  
السودان، وكذلك محاولة وضع إطار يمكن من تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع. كما تكمن أهمية الدراسة  
في كونها تتناول اقتراحاً للنماذج التي تساعد في تطبيق معايير ضمان جودة التعليم على أرض الواقع، بما  
يؤهل الجامعات السودانية موضع الدراسة من تحقيق أعلى مستويات الجودة في العملية التعليمية، ومن  
جانب آخر تتركز الأهمية في أن تطبيق هذه المعايير يساهم في تحقيق جودة التعليم، بالإضافة إلى ندرة  
الدراسات في هذا الموضوع في السودان لحدثة المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على دليل المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في  
السودان، وتوضيح الدور المنتظر منها في تحقيق وضبط الجودة كأساس للاعتماد الخارجي. ويمكن تحقيق  
ذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. توضيح أهمية المعايير الوطنية ودورها في تحقيق الجودة.
2. إلقاء الضوء على متطلبات الاعتماد الأكاديمي الخارجي، ومدى إيفاء المعايير الوطنية لمتطلبات  
الاعتماد الخارجي.
3. محاولة التعرف على مدى وضوح سياسة ونشر ثقافة الجودة في كل من الجامعة والكلية والقسم
4. وضع إطار يمكن من خلاله التطبيق الفعلي للمعايير الوطنية بمؤسسات التعليم العالي في السودان.

## فروض الدراسة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الإلمام بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان تبعاً  
لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الالتزام بتطبيق معايير ضمان الجودة تبعاً للدرجة العلمية  
لأعضاء هيئة التدريس.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق الفعال لمعيار التعليم والتعلم تبعاً لمتغير الدرجة  
العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تشجيع الجامعات في السودان للنشر والبحث العلمي كأحد  
متطلبات الاعتماد وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أن عدم وجود نماذج محددة يؤثر سلباً على التطبيق الفعال للمعايير  
الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية.

## حدود الدراسة:

◀ الحدود المكانية: الجامعات الحكومية والأهلية بجمهورية السودان، كليات إدارة الأعمال والعلوم  
الاقتصادية، وتمثلها: جامعة كسلا، والنيلين، والقرآن الكريم، وأم درمان الإسلامية، وبحري،  
والجزيرة، وشندي، ووادي النيل، والسودان للعلوم والتكنولوجيا. والجامعات الأهلية وتمثلها:  
جامعة العلوم والتقانة، وجامعة أم درمان الأهلية. أما الكليات الأهلية فتمثلها كلية الشرق الأهلية.  
◀ الحدود الزمنية: العام 2014م.

## الإطار النظري:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة والدراسات السابقة وعدد من المحاور، على النحو الآتي:

المحور الأول: المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان، المحور الثاني: التجارب الدولية والعربية في مجال التقويم والاعتماد الأكاديمي. المحور الثالث: الدراسة الميدانية. المحور الرابع: الإطار المقترح لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان.  
المحور الأول: المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان:

سوف يتم تناول هذا المحور من خلال

1-1 استعراض عام للمعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان.

1-2 مجالات ومحاور معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان.

1-1 استعراض عام للمعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان:

أنشئت هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي في السودان بموجب القرار الوزاري رقم (9) لسنة 2003م وفقاً لأحكام المادة (21) (1) (أ) من المرسوم الجمهوري رقم (12) لسنة 2001م والمرسوم الجمهوري رقم (34) لسنة 2005م لتكون أحد روافد المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي فيما يتعلق بالتقويم وضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في السودان. وتتمثل أهداف الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في الآتي (الهيئة العليا للتقويم والاعتماد، 2012):

1. نشر ثقافة التقويم وضمان الجودة والاعتماد.
2. الكشف عن حركة مؤسسات التعليم العالي من خلال بحوث التقويم بشقيه المؤسسي والبرامجي.
3. الإسهام الفعال في تحسين وتوفير جودة أداء مؤسسات التعليم العالي والتأكد من تطبيق نظم ضمان الجودة تحقيقاً لرسالتها وأهدافها.
4. دعم ومساندة مؤسسات التعليم العالي للقيام بعمليات التقويم الذاتي.

تجدر الإشارة إلى أن للسودان تجربة لا يمكن إغفالها في ضمان جودة التعليم العالي حيث تميّز التعليم العالي في السودان ومنذ نشأته باعتماد مبدأ الجودة في جميع مؤسساته، حيث وضعت لجنة الجودة في أوائل القرن الماضي ورسخت هذه المبادئ خلال العقود التي تلت ذلك وتمثل ذلك في اتباع العديد من الآليات منها على سبيل المثال (الهيئة العليا للتقويم والاعتماد، 2012):

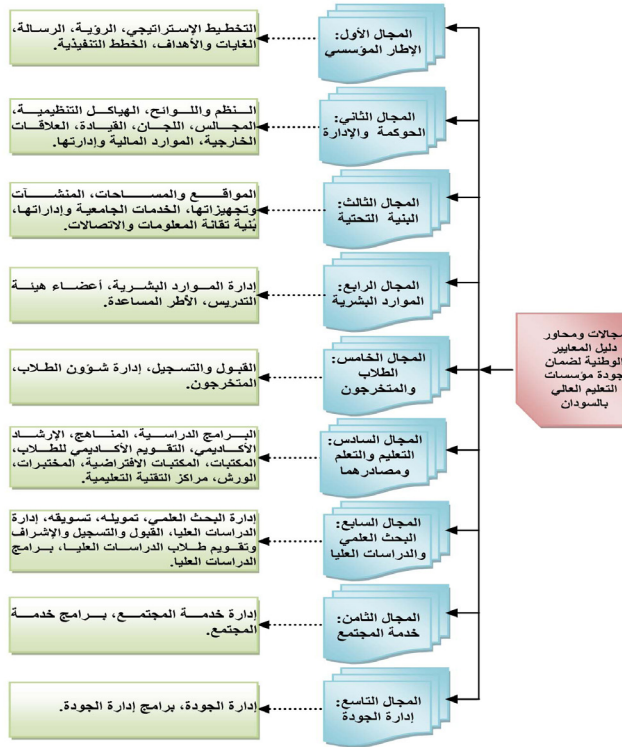
1. اعتماد التميز الأكاديمي للطلاب كشرط وحيد للقبول بمؤسسات التعليم العالي.
2. التقيد بشروط وضوابط محددة في تعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم.
3. الاهتمام بدعم الطلاب وتوفير الخدمات الجامعية لهم.
4. قيام مجالس الأقسام والكليات والأساتذة بتصميم البرامج والمناهج والمقررات مع المراجعة والتقويم والتحديث المستمر.

5. اعتماد التقويم الخارجي الدوري للبرامج والمناهج الدراسية وللطلاب بمشاركة ممتحنين خارجيين من أفضل الجامعات البريطانية والأمريكية والأوروبية وغيرها.

6. توفير بُنى تحتية وتقنية ومصادر تعلم توائم أعداد الطلاب وتضي باحتياجاتهم.

1-2 مجالات ومحاور معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان:

تتكون مجالات ومحاور معايير ضمان الجودة التي أوجها الدليل الصادر من الهيئة العليا للتقويم والاعتماد كما في الشكل (1).



شكل (1): مجالات ومحاور معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان

المصدر: (الهيئة العليا للتقويم والاعتماد، 2012).

ويلاحظ من الشكل (1) وما يوضحه من محاور ومجالات أنها تتشابه إلى حد كبير مع التجارب العربية والإقليمية والعالمية في مجال ضمان الجودة والاعتماد، لذلك يمكن القول بأن هناك توافقاً بين المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان مع المعايير العالمية والإقليمية والعربية. لكن ما ينقص هذه المعايير هي الآلية الملائمة لتطبيقها، وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، حيث يلاحظ على الدليل الصادر من الهيئة العليا للتقويم والاعتماد اقتضاه للنماذج التي يجب تطبيقها من قبل الجامعات سواء فيما يتعلق بالدراسة الذاتية للبرامج أو للمؤسسة، أو نموذج لتوصيف المناهج الدراسية، أو نموذج للبرنامج؛ أي أن الدليل جاء بشكل عام دون الدخول في تفصيل لكيفية التأكد من استيفاء هذه المعايير من قبل مؤسسات التعليم العالي، وتسعى هذه الدراسة إلى وضع إطار عام لإعداد نماذج يمكن من خلالها تحقيق هذه المعايير حتى يسهل تطبيقها على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وأن تكون هذه النماذج لتوحيد العرض لكافة الجامعات مما يسهل معه إمكانية التطوير المستقبلي لضمان أداء الخدمات التعليمية بالجودة التي تسعى إليها هذه المعايير.

المحور الثاني: التجارب الدولية والعربية في مجال التقويم والاعتماد الأكاديمي:

سوف يتم تناول هذا المحور من خلال:

1-2 التجارب الدولية.

2-2 التجارب العربية.



- 2-3 مقارنة بين المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان والمعايير الدولية ؛  
2-4 مقومات نجاح تطبيق الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي .  
2-1 التجارب الدولية في التقويم والاعتماد الأكاديمي ؛

سوف نتناول التجربة الأمريكية والبريطانية لتمثيل التجارب الدولية على النحو الآتي :

2-1-1 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في التقويم والاعتماد الأكاديمي ؛

تعتبر التجربة الأمريكية تجربة متميزة وفريدة في مجال الاعتماد الأكاديمي، وذلك لأن الجامعات الأمريكية هي التي تسعى طوعاً للحصول على اعتراف أكاديمي من إحدى مؤسسات الاعتماد بالولايات المتحدة، وهي ست مؤسسات تضم اتحادات الكليات والمدارس العليا في الولايات المتحدة (عطية وزهران، 2008)، وهذه المؤسسات الست تعتبر جهات غير حكومية تعمل كل واحدة بشكل منفرد ولكنها تتعاون مع بعضها البعض. وقد أصدرت الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال (The Association to Advance Collegiate Schools of Business) دليلاً اشتمل على ست معايير أساسية هي الرسالة والأهداف، وتنمية أعضاء هيئة التدريس، والمساهمات الفكرية، والمسؤوليات وإدارة الموارد، والطلاب، ومحتوى الخطة الدراسية وتقييمها.

2-1-2 تجربة المملكة المتحدة في التقويم والاعتماد الأكاديمي ؛

حركة الاعتماد في بريطانيا تعتبر الأحدث مقارنة مع التجربة الأمريكية، وقد تم إسناد هذه المسؤولية عام 1992 لجاس تمويل التعليم العالي في إنجلترا وويلز، حيث تقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتمويلها، وفي عام 1995م أعيد النظر في الطريقة المتبعة في التقييم بحيث تحقق ثلاثة أغراض (عطية وزهران، 2008) هي :

- أ. تشجيع التحسين والتطوير.  
ب. توفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي بناءً على الأهداف والأغراض كما تحددها المؤسسة.  
ج. ضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال العام الذي يستثمر في التعليم العالي.

وفي عام 1997م انتقلت هذه المسؤولية إلى وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (Quality Assurance Agency) وهي هيئة تهدف إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة التعليم العالي وهي هيئة غير حكومية وتعمل كهيئة أهلية.

وتتركز إجراءات توكيد الجودة المتبعة في بريطانيا على إخضاع مؤسسات التعليم العالي البريطانية التي تجاوز عددها 181 مؤسسة (عطية وزهران، 2008) إلى عمليات التقويم الخارجي التي تركز على :

- أ. تقويم جودة المواضيع الدراسية حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل وكالة توكيد الجودة بزيارة ميدانية للجامعة للتحقق من بنود التقويم الذاتي التي قدمتها الجامعة - تتمثل هذه البنود في : تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المنهج، وطرق وأساليب التدريس والتعلم والتقييم، وأساليب دعم وإرشاد الطلاب، ومستويات أداء وتقدم الطلاب، ومصادر التعلم والتعليم، وإدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج.

ب. المراجعة المؤسسية للجامعة حيث يتولى فريق المراجعة الخارجية عملية التأكد من جودة التعليم في الجامعة بعد الاطلاع على التقويم الذاتي الذي قدمته الجامعة (Cheong, 2003)، وقد أصدرت وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي ستة معايير لتقييم البرامج العلمية التي يوضحها الجدول (1).



جدول (1): معايير تقييم البرامج العلمية

العنصر	نواحي الجودة
1 - المنهج العلمي	- درجة تغطية المواضيع الأساسية. - التناسب مع قدرة استيعاب الطالب في هذه المرحلة. - الارتباط بالواقع العملي. - الإلمام بالمعارف الأساسية. - إعداد الطالب من خلال تعلم لغة أجنبية.
2 - المرجع العلمي	- درجة المستوى العلمي والموثوقية. - شكل وأسلوب إخراج المرجع العلمي. - وقت توافر المرجع العلمي. - سعر المرجع العلمي. - امتداد الاستفادة من المرجع العلمي. - أصالة المادة العلمية. - نوع الاتجاهات التي ينميها المرجع العلمي.
3 - أعضاء هيئة التدريس	- المستوى العلمي والخلفية المعرفية. - إدراك احتياجات الطلاب. - الانتظام في العملية التعليمية. - الالتزام بالمنهج العلمي. - تقبل التغذية الراجعة. - العمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية. - تنمية الحس الوطني والوازع الأخلاقي. - الهدف من أسلوب التدريس المستخدم. - تنمية الاتجاه التحليلي والنظرة المتعمقة. - درجة التفاعل الشخصي. - الوعي بدور القدرة العلمية والخلقية.
4 - أسلوب التقييم	- درجة الموضوعية والاتساق. - درجة الموثوقية والشمول. - عدم التركيز على التلقين. - التركيز على القدرة التحليلية. - التركيز على التفكير الانتقادي.
5 - التسهيلات المادية	- تناسبها مع طبيعة العملية التعليمية. - تنمية وإشباع الناحية الجمالية.
6 - النظام الإداري	- توافر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام. - التوجه نحو سوق العمل. - المناخ الجيد لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية. - كفاءة وفعالية النظام الإداري وكيفية تلقي الشكاوي والتعامل معها.

مما سبق يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة والاعتماد تعمل على تفاذي ضيق النظرة والعمل على قياس مخرجات التعليم الجامعي المتمثلة في توافر خصائص معرفية ومهارات سلوكية ليس للمستفيدين فحسب، بل يمتد قياس جودة الخدمة إلى جودة عناصر تقديم الخدمة التعليمية على مستوى المؤسسات التعليمية.

## 2-2 التجارب العربية في مجال التقويم والاعتماد الأكاديمي:

سوف نكتفي بتجربة المملكة العربية السعودية، كنموذج للتجارب العربية في هذا المجال.

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية في العام 2004م؛ وهي هيئة مستقلة وقد بدأت في تنفيذ برامجها للتقويم والاعتماد في العام 2006م، وقد أوصت الهيئة بضرورة إنشاء وحدة لتوكيد الجودة بهدف التقويم والاعتماد في كل جامعة لضبط الجودة للبرامج الأكاديمية المختلفة بالجامعات السعودية (الهيئة القومية للتقويم والاعتماد، 2009). وقد مرت عملية تطوير نظام الجودة بعدد من المراحل التي قامت بها الهيئة وذلك على النحو الآتي (عطية، زهران، 2008) :

□ المرحلة الأولى : تطوير المعايير وعمليات الجودة والاعتماد ثم استطلاع آراء العاملين بالمجال عن طريق مجموعة من ورش العمل.

□ المرحلة الثانية : إجراء دراسة استطلاعية لتطبيق المعايير الجديدة على بعض الجامعات وإجراء الدراسة الذاتية ثم التقويم الخارجي من قبل فريق من الخبراء من خارج المملكة. كما شملت هذه المرحلة تنفيذ عدة ورش عمل مستقلة وتكونت كل ورشة عمل من ثلاثة مستويات تدريبية، حيث شمل المستوى الأول التدريب العام على مفاهيم ومعايير الاعتماد، والمستوى الثاني شمل الاعتماد المؤسسي، والمستوى الثالث شمل الاعتماد البرامجي، وبلي ذلك البدء في عملية التقويم الذاتي.

□ المرحلة الثالثة : التطبيق الكامل للنظام لاعتماد المؤسسات والبرامج بعد التأكد من تطبيق المؤسسات لنظم الجودة الداخلية ومراجعة الاعتماد كل سبع سنوات.

بناءً على التجارب الدولية والعربية في مجال التقويم والاعتماد يمكن القول إن الاعتماد هو الوسيلة المثلى للتحقق من ضمان جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات، وأيضاً هو وسيلة للحصول على شهادات الاعتراف (المحلية، الإقليمية، العالمية) بجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة ما. بل إن تحقيق أهداف الجامعة والمستفيدين لا يمكن أن يتحقق إلا باعتماد منهج الجودة والاعتماد الأكاديمي كمنهج عالمي حديث لتحقيق الأهداف.

## 2-3 مقارنة بين المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان والمعايير الدولية :

سوف تستند هذه المقارنة على الشكل (1) ومقارنته بتجاربه بعض الدول للثابت من مدى التوافق بين المعايير الوطنية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي السودانية والمعايير الدولية في ذات المجال. ويتضح من الشكل أنه يوضح مجالات ومعايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وبمقارنته مع التجربة الأمريكية نجد أن:

1. يتفق محور الإطار المؤسسي الذي يشمل التخطيط الاستراتيجي والرؤية والرسالة والغايات والأهداف والخطط التنفيذية مع معيار الرسالة والأهداف الأمريكي، وتمتاز التجربة السودانية باهتمام المحور على عنصري التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي.
2. يتفق محور الحوكمة والإدارة مع المعيار الأمريكي الذي يتعلق بالمسئوليات وإدارة الموارد، كما يتفق المحور الثالث من الدليل السوداني مع جزئية هذا المعيار المتعلقة بإدارة الموارد، في حين نجد أن الدليل السوداني أفرد معياراً منفصلاً للبنى التحتية، وهو يمثل ميزة نسبية للمعايير السودانية.
3. يتفق المجال الرابع الذي يتناول إدارة الموارد البشرية والذي يشمل أعضاء الهيئة التدريسية والأطر المساعدة مع المعيار الأمريكي الذي يتناول تنمية أعضاء هيئة التدريس.
4. يتوافق المجال الرابع الذي يتعلق بالطلاب والمتخرجين مع متطلبات المعيار الأمريكي الخاص بالطلاب.
5. هناك اتفاق تام بين المجال السادس الذي يغطي التعليم والتعلم مع المعيار الأمريكي الذي يتناول محتوى الخطة الدراسية وتقييمها.

6. وفيما يتعلق بالمجال الساع فهو يتوافق مع المعيار الأمريكي الذي يتناول المساهمات الفكرية، وإن كان دليل المعايير الوطنية السوداني قد توسع في تناول هذا المعيار. أضف إلى ذلك أن الدليل قد تفرّد بتناول مجال إدارة الجودة وبرامجها.

وعند مقارنة الشكل مع التجربة البريطانية نجد أن هناك توافقاً تاماً في الجوانب السابقة، وتمتاز التجربة البريطانية بتهيئة مؤسسات التعليم العالي لعمليات التقويم الخارجي في الجانب البرامجي والمؤسسي، حيث ينصب محور الاهتمام في الجانب البرامجي على المجالات التي يوضحها الشكل (1). كما تمتاز التجربة البريطانية بتفصيل المعايير، وهذا من شأنه الإسهام في التطبيق الفعال لهذه المعايير بما يضمن تحقيق مستويات الجودة المنشودة.

خلاصة ذلك يستنتج الباحثون بأن هناك توافقاً تاماً بين المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان مع المعايير الدولية في ذات المجال، وهذا من شأنه يستدعي ضرورة الاستفادة من تجارب الدول السابقة في وضع آليات لتنفيذ هذه المعايير على أرض الواقع.

2-4 مقومات نجاح تطبيق الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي؛

يمكن إبراز أهم مقومات نجاح تطبيق نظام الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في الآتي (David, 2000):

1. تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي بين العاملين في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال نشر الوعي المجتمعي العام بقيمة الجودة والسعي نحو تحقيقها في حياة الأفراد والرغبة في تحقيق أرفع مستويات الأداء.
2. نشر ثقافات أخرى مساندة يلزم تأكيدها وإشاعتها بين مختلف العاملين بالمؤسسة، مثل ثقافة التواصل المعرفي، وثقافة الثواب والعقاب، وثقافة الصدق مع الذات، وثقافة العمل المنتج والإنجاز، وثقافة الجدارة والأهلية.
3. اعتماد معيار الكفاءة والخبرة فقط في اختيار قيادات العمل لضمان تحقيق جودة الأداء.
4. وضع خطة تدريبية لتوعية العاملين في داخل المؤسسة على التقويم الذاتي والقدرة على مراجعة النفس والرغبة الجادة في ذلك.
5. إشراك عمداء الكليات ورؤساء الأقسام والمراكز في اختيار العمليات المراد تحسينها.
6. التعرف على اتجاهات العاملين نحو تطبيق الجودة من خلال:
  - أ. استطلاع آراء العاملين نحو تطبيق الجودة.
  - ب. دراسة وضع العاملين في الجامعة ومكانية التطبيق.
  - ج. دراسة اللوائح التنظيمية والقواعد الأساسية المنظمة لأعمال الجامعة.
  - د. دراسة الإمكانيات المادية والبشرية للجامعة.
7. ويمكن بالإضافة لما سبق إضافة مقوم آخر يتمثل في توفير نماذج محددة تعين في تطبيق المعايير المتعلقة بضمان الجودة، بالإضافة إلى أن مثل هذه النماذج من شأنها أن تساعد في تدعيم الأدلة التي يجب أن تتوفر لأغراض المراجعة الداخلية والخارجية، حيث أن مثل هذه النماذج من شأنها أن تعمل على تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاحتفاظ والتوثيق للأدلة والشواهد التي تدعم المزاعم التي ترد بهذه النماذج أو التقارير التي يتم إعدادها مثل تقرير التقويم الذاتي.

## الدراسات السابقة:

دراسة السيد (2014) هدفت إلى معالجة الطرق الحديثة لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي في السودان في ضوء التصنيف العالمي للجامعات الذي يضع نصب عينيه عنصرين مهمين هما: التقنية والمعرفة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التجريبي، وركز الباحث على أساليب مواكبة لتفعيل دور

الجامعات والنهوض بها لمواجهة التصنيف العالمي. وأكدت النتائج وجود اختلاف في تطبيق معايير ضمان الجودة في التعليم العالي السوداني لدى المجموعتين التجريبيية والضابطة مما يؤكد أن تطبيقها يؤدي إلى جودة تصنيفها العالمي.

دراسة عطية والزهران (2008) هدفت إلى اقتراح نموذج يهدف إلى تقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، واختبار هذا النموذج من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع آراء متخرجي أحد البرامج المحاسبية بالجامعات السعودية، ولتحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية منها مراجعة أهم التجارب الدولية والعربية في مجال الاعتماد الأكاديمي وتحليلها، ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بالاعتماد الأكاديمي المحاسبي وتحليلها، وبناء النموذج المحاسبي واختباره.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وصول مستوى التدريس والتعلم إلى مستوى جودة متوسطة بنسبة 57.6% من العينة، أما فيما يتعلق بكفاءة الخطة الدراسية من حيث مراعاتها للتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم حاجة متخرج البرنامج لدورات إضافية بعد التخرج وكذلك مراعاة تطوير الخطة على فترات زمنية فقد حقق المعيار جودة متوسطة بنسبة 63%. ومن أبرز توصيات الدراسة البدء ودون تأخير في عملية التقويم الذاتي للبرامج المحاسبية. ويجب على البرامج المحاسبية أن تولي عناية خاصة لدراسة عناصر المنافع والتكاليف المصاحبة للاعتماد الأكاديمي. إنشاء قاعدة بيانات تحوي كافة البيانات الخاصة بالبرنامج بمجرد اتخاذ قرار البدء في إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي بهدف التأكيد من وجود الوثائق الدالة على اتقاق مخرجات البرنامج مع أهدافه.

دراسة قدومي (2008) ركزت جل اهتمامها على كيفية تطبيق ركائز ضمان الجودة المعتمدة من قبل صندوق الحسين للإبداع ولجان ضمان الجودة البريطانية والأمريكية، وبعض الأقسام الأكاديمية، وأجرت مقارنة بين نتائج فحص داخلية وأخرى خارجية متعلقة بمستوى هذا التطبيق، وتمكنت من تحديد مكونات الركائز الضعيفة نسبياً التي بحاجة إلى المزيد من العناية والاهتمام. ولأغراض التحليل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار آ، فتبين إمكانية الاعتماد على جهات داخلية جنباً إلى جنب مع جهات فحص خارجية للتعرف على المواقع المتصفة بالضعف والقوة. وقد أظهر التحليل أن المقيم الداخلي لا يقل كفاءة في تقييم التطبيق الذاتي لضمان الجودة، فهو لا يميل إلى الإفراط أو المحاباة، علاوة على أنه الأكثر معرفة بالقيم والثقافة المحلية والمحافظة عليها ويدرك تماماً أن قوة الارتباط بين ما يحدث أكاديمياً وما يجري في قطاع الأعمال هو محور ضمان الجودة، وينجح المقوم الداخلي وفق رؤى هذه الدراسة وغيرها من الدراسات السابقة في اعتبار ضمان الجودة موضع اهتمام مؤسسي، وبالتالي ضرورة الابتعاد عن توجيه الانتقادات والاتهامات

دراسة بدري وعنتر (2007) هدفت إلى التوصل لرؤية من أجل تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الجامعي بجمهورية مصر العربية، وذلك من خلال التعرف على واقع الجهود المصرية المبذولة في مجال الجودة والاعتماد وإمكانية الإفادة من تطوير نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي المصري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى رؤية من خلال عدة محاور وهي فلسفة الرؤية المستقبلية وإجراءات ومتطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد، من أجل تحقيق الأهداف بأعلى كفاءة وفي أقرب وقت.

دراسة Motwani (1995) اشتملت من الناحية النظرية على أربعة اتجاهات للجودة في التعليم، وهي التعريف والإجراءات، والدراسات المعيارية، والنماذج التصورية والتطبيق والتقييم، واحتوت الدراسة أيضاً على مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم، وهي الوعي والالتزام، والتخطيط، وتطبيق البرنامج والتقييم، والاتجاهات المستقبلية لتلك النواحي المقترحة.

## التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق جميع هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، لكن محور الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسات السابقة يكمن في كون هذه الدراسة تسعى إلى محاولة

تقديم إطار يشمل عدد من النماذج التي تساعد في التطبيق والمتابعة السليمة لاستيفاء مؤسسات التعليم العالي في السودان لمتطلبات المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي والتي أصدرتها الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في السودان في العام 2012م. كما تتميز دراسة الباحثين عن الدراسات السابقة في كونها تقدم إطاراً مقترحاً لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي السودانية على أرض الواقع وذلك لحدثة هذه المعايير، ومن الجانب الآخر شملت دراسة الباحثين عدداً من الجامعات السودانية الحكومية والأهلية وذلك للحصول على أكبر قدر من البيانات عن آلية التطبيق للمعايير الوطنية لضمان الجودة إن وجدت.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها:

لاختبار إمكانية تطبيق النموذج المقترح في الواقع العملي تم تصميم استبيان اشتمل على قسمين: الأول يستطلع رأي المبحوثين عن مكونات الدليل الوطني لمعايير ضمان الجودة، واشتمل هذا القسم على أربعة محاور، أما القسم الثاني فقد اشتمل على محور واحد فقط وهو يمثل المتغير التابع والمتمثل في ضعف التطبيق الفعال لمعايير ضمان الجودة.

### مجتمع الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في أساتذة الجامعات السودانية، وتم توزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان باستخدام أسلوب التوزيع المباشر وبواسطة مجموعة من المتعاونين، وأدى هذا الأسلوب إلى الحصول على نسبة ردود مناسبة لأغراض الدراسة بلغت 126 استبيان، والجدول (2) يوضح أعداد المبحوثين، كما أن الجدول (3) يوضح الجامعات التي تم استهدافها بأداة الاستبيان، وتوزيعها الجغرافي.

جدول (2): أعداد المبحوثين وتصنيفهم حسب الدرجة العلمية

البيان	التكرار	%	المجمعة %
محاضر	41	32.5	32.5
أستاذ مساعد	47	37.3	69.8
أستاذ مشارك	20	15.9	85.7
أستاذ	18	14.3	100.0
الإجمالي	126	100	0

جدول (3): الجامعات المستهدفة بالدراسة

م	الجامعة	الموقع (الولاية)	عدد الاستبيانات	عدد المسترد	الاسترداد %
1	كسلا	كسلا	20	20	100%
2	القرآن الكريم	الخرطوم	25	14	56%
3	كلية الشرق الأهلية	كسلا	17	7	41%
4	أم درمان الإسلامية	الخرطوم	25	15	60%
5	بحري	الخرطوم	10	7	70%
6	النيلين	الخرطوم	30	9	30%
7	الجزيرة	الجزيرة	10	7	70%
8	وادي النيل	نهر النيل	14	14	100%

9	شندي	نهر النيل	15	15	100%
10	العلوم والتقانة	الخرطوم	7	15	47%
11	أم درمان الأهلية	الخرطوم	7	14	50%
12	السودان للعلوم والتكنولوجيا	الخرطوم	4	15	27%
الإجمالي			126	210	60%

#### منهج الدراسة :

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم في الجانب النظري من الدراسة مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالتقويم والاعتماد الأكاديمي وذلك من خلال استعراض التجارب الدولية والإقليمية والعربية في مجال الاعتماد الأكاديمي، وكذلك عرض أهم الدراسات التي تناولت تصميم نماذج لتطبيق معايير ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، وذلك لاستخلاص النتائج التي تفيد في بناء النموذج المقترح في الدراسة لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان. أما الجانب الميداني فقد اشتمل على بناء أداة الدراسة المتمثلة في تصميم استبيان تضمن العوامل أو المتغيرات الرئيسية والفرعية التي لها دور في تصميم نماذج محددة تساعد على تطبيق المعايير الوطنية من قبل أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات السودانية، وقد تضمن الاستبيان متغيراً تابعاً يتمثل في التطبيق الفعال للمعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وأربعة متغيرات رئيسية (مستقلة) تتمثل في الآتي:

□ أولاً: دليل المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في السودان.

□ ثانياً: معيار ضمان الجودة.

□ ثالثاً: معيار التعليم والتعلم.

□ رابعاً: معيار النشر والبحث العلمي.

وتحتوي هذه المتغيرات على 39 متغيراً فرعياً، وصمم الاستبيان على مقياس Likert ذو الخمس درجات، حيث تمثل الدرجة 1 عدم الموافقة الكاملة التي تشير إلى مستوى ضعيف جداً... إلى الدرجة 5 والتي تمثل الموافقة الكاملة والتي تشير إلى مستوى مرتفع جداً. وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لأغراض تحليل نتائج الاستبيان واختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقترح، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

1. للتحقق من ثبات أداة الدراسة استخدم اختبار معامل كرونباخ (Cornbach's Alpha) باعتباره مؤشراً للتجانس الداخلي، واختبار (Friedman Chi Square).
2. وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع متغيرات النموذج المقترح تم استخدام (Frequency Analysis).
3. لمعرفة وتحديد دلالة الفروق المرتبطة بالمتغيرات الوصفية لعينة الدراسة تم استخدام (One-Way Anova).

وتتناول الدراسة عدداً من الجامعات السودانية الحكومية والأهلية وكذلك الكليات الأهلية التي تم اختيارها بطريقة عشوائية، ونظراً لاتساع عينة الدراسة فقد اقتصر على تسع جامعات حكومية وجامعتين أهلية، وكلية أهلية واحدة. موزعة على أربع ولايات- والجدول (3) يوضح عينة الدراسة وتوزيعها الجغرافي. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الجامعات الحكومية هو 27 جامعة وعدد الجامعات الأهلية هو 5 جامعات. وبالتالي العدد الكلي للجامعات يساوي 32 جامعة، وأن نسبة الجامعات محل العينة إلى العدد الكلي للجامعات

تساوي 38%. وتم توزيع 210 استبيان استرد منها 126 بنسبة 60%. وتم استبعاد الكليات الأهلية لعدة أسباب منها:

أ. أن هذه الكليات في غالبها تعتمد على التعيين الجزئي أو التعاون بالساعات للكثير من أساتذة الجامعات السودانية.

ب. إدراج هذه الكليات ضمن عينة المجتمع سيؤدي إلي التكرار في العينة.

ج. الكثير من هذه الكليات يتركز مجال عملها خارج عمل كليات إدارة الأعمال فمنها الصحية والتقنية والدعوية. أما فيما يتعلق بجعل كلية الشرق الأهلية ضمن الجامعات الأهلية فكان للمبررات الآتية:

1. تعتبر كلية الشرق الأهلية من أوائل الكليات التي أنشئت مع التوسع في ثورة التعليم العالي في السودان. بل هي أقدم من عدد من الجامعات الأهلية.

2. يعد برنامج العلوم الإدارية فيها من أقدم البرامج التي تأسست في بداية تسعينيات القرن الماضي.

3. لديها توسع كبير في المباني وتم تأسيس كليات جديدة من أجل الشروع للتحويل إلى جامعة.

4. تمتلك بنايات أساسية كبيرة مثل القاعات والمعامل والمساحات والأراضي والمرافق والتجهيزات الأخرى.

مقياس صدق الاستبيان:

لقياس صدق الاستبيان تم استخدام معامل كرونباخ، والجدول (4) يوضح وجود درجة صدق عالية لدى أفراد العينة حيث بلغ معامل الصدق الكلي للمحاور الخمسة (0.98).

جدول (4): معامل الصدق

معامل كرونباخ	أفراد العينة
.980	39

والجدول (5) يوضح معامل الصدق لكل محور من المحاور الخمسة، بالإضافة إلى أن الاستبيان تم تحكيمه من قبل مجموعة من المهتمين بشؤون الجودة (وكالة التطوير والجودة بجامعة نجران)، واقترحت من قبلهم بعض التعديلات التي تم الالتزام بها وتضمينها في الاستبيان، وعرض عليهم مرة أخرى بعد إجراء التعديلات وتم إجازته من قبلهم بشكل نهائي.

جدول (5): معامل الصدق لكل محور من محاور الدراسة

معامل كرونباخ	عدد العبارات	المحور
0.88	5	الإلمام بالمعايير الوطنية (q1-q5)
0.97	5	معيان ضمان الجودة (x1-x5)
0.87	10	معيان التعليم والتعلم (z1-z10)
0.91	7	معيان النشر والبحث العلمي (v1-v7)
0.92	12	ضعف التطبيق للمعايير الوطنية (s1-s12)
0.98	39	الإجمالي

أساليب المعالجة الإحصائية:

تمت معالجة البيانات وفقاً للبرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث استخدمت الأساليب الآتية:

1. تحديد معامل صدق الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

2. المتوسط الحسابي الموزون، حيث لكل عبارة خمسة مقاييس.



وهي من (5) إلى الرقم (1)، والجدول (6) يوضح ذلك، والهدف هو بيان كيفية قياس العبارات الواردة في أداة الدراسة.

جدول (6): مقياس Likert ذو الخمس درجات

الرمز	المعنى اللغوي للرمز	الدرجة	الوزن المنسوب لقياس المتوسط
م.ب	موافق بشدة	5	5.00-----4.21
م	موافق	4	4.20-----3.41
ي	محايد	3	3.40-----3.40
م.غ	غير موافق	2	2.60-----1.81
غ.م.ب	غير موافق بشدة	1	أقل من 1.81

3. الانحراف المعياري ويستخدم لتحديد مقدار التشتت لإجابات أفراد العينة، وذلك لكل عبارة عن المتوسط الحسابي، بحيث إذا كان الانحراف المعياري أقل من (1) فإن ذلك يشير إلى تركيز الإجابات وعدم تشتتها عن المتوسط أي أن استجابات أغلبية أفراد العينة متقاربة. وإذا كان الانحراف المعياري أكبر من أو يساوي (1) فإن ذلك دليل على تشتت الإجابات وعدم تركزها. والجدول الآتي ستوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال نتائج الدراسة.

### نتائج الدراسة ومناقشتها:

الجدول بالأرقام (7)، (8)، (9)، (10)، (11) تهدف إلى بيان متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة لكل فرضية من فرضيات الدراسة، وذلك للتعرف على المتوسط العام لإجاباتهم (م.ب، م، ي، غ.م، غ.م.ب). وذلك كتمهيد لإجراء تحليل التباين الأحادي.

جدول (7): متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة عن مدى إلمامهم بالمعايير الوطنية

م	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن
1.	لدي إلمام بالمعايير الوطنية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي	126	3.10	0.43	ي
2.	علمت بالمعايير الوطنية من خلال الجامعة بما توفره من وسائل نشر ملائمة	126	3.52	0.93	م
3.	الجامعة تطبق المعايير الوطنية لضمان الجودة	126	3.67	0.67	م
4.	السياسات والإجراءات المطبقة في الجامعة والكلية تفي بمتطلبات الجودة	126	3.67	0.67	م
5.	المعايير الوطنية متاحة للجميع	126	3.83	0.63	م
	المتوسط العام	126	3.55		

يتضح من الجدول (7) وجود اهتمام من قبل أساتذة الجامعات السودانية بالمعايير الوطنية، ويتضح من الجدول أن المتوسط العام 3.55 وهذا يدل على حرص الأساتذة بشكل عام على الإلمام بالمعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.

جدول (8): متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة عن مدى التزام الجامعة بمعايير ضمان الجودة

م	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن
1.	يوجد التزام مؤسسي لتحسين الجودة في الجامعة التي كنت تعمل بها	126	4.37	1.06	م.ب
2.	يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس وجميع الموظفين في عمليات التقويم الذاتي	126	4.34	1.20	م.ب
3.	توجد عمليات تشجيع على الإبداع والابتكار	126	4.44	0.98	م.ب
4.	توجد معايير أساسية متفق عليها لتقييم إنجاز الأهداف والغايات	126	3.50	0.91	م
5.	الجهة المسؤولة عن الجودة في الجامعة هي وحدة التقويم والاعتماد الأكاديمي	126	3.65	0.65	م
	<b>المتوسط العام</b>	126	4.06		

كما يوضح الجدول (8) مدى التزام الجامعات بمعايير ضمان الجودة وتتنفق نتائج هذا الجدول مع الجدول (7)، إذ أن إلمام الأساتذة بمعايير ضمان الجودة يُسهل التزام الجامعات بالمعايير الوطنية ويُمكنها من تطبيقها، ويوضح الجدول أن المتوسط العام 4.06.

جدول (9): متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة عن مدى التزام الجامعة بمعايير التعليم والتعلم

م	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن
1.	توجد معايير أساسية متفق عليها لتقييم نواتج التعلم	126	3.71	0.45	م
2.	توجد أدلة ومعايير واضحة يتم من خلالها مراقبة جودة التعليم والتعلم	126	3.17	0.42	ي
3.	يوجد تفويض تام للأقسام بتعديل أو تغيير البرامج والمناهج الدراسية	126	3.71	0.45	م
4.	توجد مراجعة شاملة لتقارير الأداء من الإدارة العليا والجهات المسؤولة عن الجودة والاعتماد الأكاديمي	126	2.94	0.63	ي
5.	توجد تغذية عكسية من الإدارة العليا إلى الكليات والأقسام	126	3.78	0.49	م
6.	مصادر التعلم المتوفرة تتناسب مع احتياجات الطلبة	126	2.87	0.48	ي
7.	البرامج الموجودة تتناسب مع متطلبات المهنة وسوق العمل	126	3.75	0.44	م
8.	البرامج المعتمدة تتواءم مع متطلبات الاعتماد العالمي	126	4.41	0.91	م.ب
9.	استراتيجيات التعليم وتقييم الطلبة تتناسب مع نواتج التعلم	126	4.63	0.68	م.ب
10.	تم إعداد مخرجات التعلم من قبل خبراء أكاديميين ومختصين مهنيين	126	4.48	0.87	م.ب
	<b>المتوسط العام</b>	126	3.75		

أما الجدول (9) فهو يوضح مدى التزام الجامعات السودانية بمعايير التعليم والتعلم، وتتفق نتائج هذا الجدول مع الجدول (8)، حيث بلغ المتوسط العام 3.75، وهذا مؤشر لسعي الجامعات لتحقيق مستويات الجودة المطلوبة.

جدول (10): متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة عن مدى التزام الجامعة بالنشر والبحث العلمي

م	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن
1.	تشجع الجامعة على النشر العلمي في المجلات المصنفة دولياً.	126	4.33	1.19	م.ب
2.	الدراسات والبحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في المجلات والدوريات الخارجية هي من جهودهم الشخصية	126	4.44	0.98	م.ب
3.	تقدم الجامعة الدعم المناسب للمشاريع البحثية	126	3.53	0.84	م
4.	تسعى الجامعة لعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات البحثية المختلفة	126	3.71	0.45	م
5.	لم تتح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حضور الدورات والمؤتمرات الخارجية	126	3.78	0.49	م
6.	توجد قاعدة بيانات تمكن الأساتذة والطلاب من إجراء البحوث العلمية	126	3.87	0.38	م
7.	تخصص الجامعة ميزانية كافية للبحث العلمي	126	3.65	0.65	م
	<b>المتوسط العام</b>	126	3.90		

يوضح الجدول (10) مدى التزام الجامعات السودانية بمعايير البحث والنشر العلمي، و واضح من المتوسط العام لهذا المحور (3.90) مدى اهتمام الجامعات بهذا المحور. ويتضح من ذلك أن الجامعات السودانية المستهدفة في عينة الدراسة تساعد في النشر العلمي كأحد معايير ضمان الجودة، وربما يرجع ذلك للاهتمام بالجودة على مستوى الدولة.

جدول (11): متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة عن ضعف التطبيق الفعال لمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي

م	العبارة	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن
1.	يوجد عدم تنسيق بين الكليات والأقسام فيما يتعلق بتطبيق المعايير	126	3.76	0.72	م
2.	تتصف المعايير بالعمومية وعدم وجود موجهاً تفصيلية	122	3.84	0.37	م
3.	الوحدات المنوط بها مراقبة تطبيق المعايير تتصف بعدم الكفاءة وقلة التدريب	126	3.63	0.83	م
4.	حادثة التجربة وعدم توفر تجارب أخرى أدى لضعف التطبيق	126	3.78	0.49	م
5.	لا يوجد في الجامعة دليل إرشادي لتطبيق نظام الجودة الشاملة ونظام الاعتماد الأكاديمي	126	3.78	0.49	م
6.	قلة الكوادر وضعف الموارد المالية المتوفرة لوحدة التقويم والاعتماد أدى لضعف إنجاز أهدافها	126	3.90	0.34	م
7.	تجربة الجامعة لم تنشر في المجلات العالمية حتى الآن	126	3.78	0.49	م
8.	لم تعقد الجامعة مؤتمرات لنشر معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي	126	3.76	0.72	م
9.	لم تعقد الجامعة ورش وندوات لنشر ثقافة الجودة	126	3.87	0.42	م

10.	النماذج المستخدمة في الجامعة والكلية تساعد على تطبيق معايير ضمان الجودة	126	2.80	0.58	ي
11.	لا يوجد نموذج محدد وواضح لتوصيف البرامج على مستوى الجامعة	126	3.08	0.37	ي
12.	لا يوجد نموذج محدد وواضح لتوصيف المقررات	126	3.08	0.37	ي
المتوسط العام		122	3.59		

يوضح الجدول (11) محور ضعف التطبيق لمعايير ضمان الجودة، ويتضح من إجابات المبحوثين أن هناك مشاكل مرتبطة بالتطبيق الفعال لمعايير ضمان الجودة، إذ أن هذه المعايير ينقصها بعض النماذج التي من شأنها المساعدة في تطبيق المعايير بشكل فعال، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالجودة من أعلى قمة إدارية إلى أدنى مستوى إداري، ويوضح الجدول أن المتوسط العام 3.59.

#### اختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الإلمام بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان تبعاً لتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية :

جدول (12): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب الدرجة العلمية للمبحوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) عن مدى الإلمام بالمعايير الوطنية

م	السؤال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
1	لدي إلمام بالمعايير الوطنية لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي	محاضر	41	2.98	0.16	6.07	$0.001 \geq$
		أستاذ مساعد	47	3.11	0.43		
		أستاذ مشارك	20	3.00	0.56		
		أستاذ	18	3.10	0.51		
2	علمت بالمعايير الوطنية من خلال الجامعة بما توفره من وسائل نشر ملائمة	محاضر	41	3.71	0.75	4.99	$0.003 \geq$
		أستاذ مساعد	47	3.70	0.78		
		أستاذ مشارك	20	2.90	1.29		
		أستاذ	18	3.28	0.89		
3	الجامعة تطبق المعايير الوطنية لضمان الجودة	محاضر	41	3.80	0.56	4.71	$0.004 \geq$
		أستاذ مساعد	47	3.81	0.58		
		أستاذ مشارك	20	3.30	0.98		
		أستاذ	18	3.39	0.50		
4	السياسات والإجراءات المطبقة في الجامعة والكلية تفي بمتطلبات الجودة	محاضر	41	3.80	0.56	4.71	$0.004 \geq$
		أستاذ مساعد	47	3.81	0.58		
		أستاذ مشارك	20	3.30	0.98		
		أستاذ	18	3.39	0.50		

5	المعايير الوطنية متاحة للجمع	محاضر	41	3.90	0.49
		أستاذ مساعد	47	3.91	0.50
		أستاذ مشارك	20	3.60	0.99
		أستاذ	18	3.67	0.69

من الجدول (12) يوضح وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية وفقاً للدرجة العلمية للمبشرين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) لكل سؤال من أسئلة الفرضية الأولى وللتحقق من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي وأظهرت النتائج كما توضحها قيمة (ف) الدلالة الإحصائية عند مستوى  $0.001 \geq$  للأسئلة، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الإلمام بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان تبعاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية).

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الالتزام بتطبيق معايير ضمان الجودة تبعاً للدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية:

جدول (13): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبشرين حسب الدرجة العلمية للمبشرين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) عن مدى الالتزام بتطبيق معايير ضمان الجودة

م	السؤال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
1	يوجد التزام مؤسسي لتحسين الجودة في الجامعة التي كنت تعمل بها	محاضر	41	4.66	0.88	7.33	$0.001 \geq$
		أستاذ مساعد	47	4.72	0.90		
		أستاذ مشارك	20	3.70	1.34		
		أستاذ	18	3.78	1.00		
2	يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس وجميع الموظفين في عمليات التقويم الذاتي	محاضر	41	4.46	1.34	2.47	$0.001 \geq$
		أستاذ مساعد	47	4.51	1.12		
		أستاذ مشارك	20	3.70	1.34		
		أستاذ	18	4.39	0.50		
3	توجد عمليات تشجيع على الإبداع والابتكار	محاضر	41	4.66	0.88	7.25	$0.065 \geq$
		أستاذ مساعد	47	4.68	0.78		
		أستاذ مشارك	20	3.65	1.31		
		أستاذ	18	4.22	0.73		
4	توجد معايير أساسية متفق عليها لتقييم إنجاز الأهداف والغايات	محاضر	41	3.71	0.75	5.66	$0.001 \geq$
		أستاذ مساعد	47	3.68	0.75		
		أستاذ مشارك	20	2.85	1.23		
		أستاذ	18	3.28	0.89		

		0.56	3.80	41	محاضر		
0.001 ≥	5.53	0.55	3.79	47	أستاذ مساعد	5	الجهة المسؤولة عن الجودة في الجامعة هي وحدة التقويم والاعتماد الأكاديمي
		0.91	3.25	20	أستاذ مشارك		
		0.50	3.39	18	أستاذ		

أما بخصوص الفرضية الثانية فقد تم إثباتها من خلال ما أظهره الجدول (13) من نتائج حيث يوضح وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية وفقا للدرجة العلمية للمبحوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) لكل سؤال من أسئلة الفرضية الثانية وللتحقق من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي وأظهرت النتائج - كما توضحها قيمة (ف) - الدلالة الإحصائية عند مستوى  $\geq 0.001$  للأسئلة، وبذلك تم قبول الفرضية الثانية القائلة: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الالتزام بتطبيق معايير ضمان الجودة تبعاً للدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية).

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق الفعال لمعايير التعليم والتعلم تبعاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس:

جدول (14): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب الدرجة العلمية للمبحوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) عن التطبيق الفعال لمعايير التعليم والتعلم

م	السؤال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
1	توجد معايير أساسية متفق عليها لتقييم نواتج التعلم	محاضر	41	3.85	0.36	9.16	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.83	0.38		
		أستاذ مشارك	20	3.45	0.51		
		أستاذ	18	3.39	0.50		
2	توجد أدلة ومعايير واضحة يتم من خلالها مراقبة جودة التعليم والتعلم	محاضر	41	3.10	0.300	2.23	0.088 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.13	0.34		
		أستاذ مشارك	20	3.35	0.49		
		أستاذ	18	3.28	0.67		
3	يوجد تفويض تام للأقسام بتعديل أو تغيير البرامج والمناهج الدراسية	محاضر	41	3.85	0.36	9.16	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.83	0.38		
		أستاذ مشارك	20	3.45	0.51		
		أستاذ	18	3.39	0.50		
4	توجد مراجعة شاملة لتقارير الأداء من الإدارة العليا والجهات المسؤولة عن الجودة والاعتماد الأكاديمي	محاضر	41	2.76	0.66	10.13	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	2.87	0.45		
		أستاذ مشارك	20	2.85	0.67		
		أستاذ	18	3.61	0.50		

0.001 ≥	7.15	0.44	3.83	41	محاضر	توجد تغذية عكسية من الإدارة العليا إلى الكليات والأقسام	5
		0.38	3.89	47	أستاذ مساعد		
		0.67	3.35	20	أستاذ مشارك		
		0.38	3.83	18	أستاذ		
0.185 ≥	1.64	0.300	2.90	41	محاضر	مصادر التعلم المتوفرة تتناسب مع احتياجات الطلبة	6
		0.35	2.91	47	أستاذ مساعد		
		0.75	2.65	20	أستاذ مشارك		
		0.68	2.89	18	أستاذ		
0.001 ≥	8.93	0.33	3.88	41	محاضر	البرامج الموجودة تتناسب مع متطلبات المهنة وسوق العمل	7
		0.36	3.85	47	أستاذ مساعد		
		0.51	3.55	20	أستاذ مشارك		
		0.50	3.39	18	أستاذ		
0.001 ≥	9.57	0.72	4.71	41	محاضر	البرامج المعتمدة تتواءم مع متطلبات الاعتماد العالمي	8
		0.76	4.64	47	أستاذ مساعد		
		0.99	3.85	20	أستاذ مشارك		
		1.00	3.78	18	أستاذ		
0.001 ≥	9.36	0.42	4.85	41	محاضر	استراتيجيات التعليم وتقويم الطلبة تتناسب مع نواتج التعلم	9
		0.51	4.79	47	أستاذ مساعد		
		0.75	4.35	20	أستاذ مشارك		
		1.00	4.06	18	أستاذ		
0.001 ≥	9.19	0.66	4.76	41	محاضر	تم إعداد مخرجات التعلم من قبل خبراء أكاديميين ومختصين مهنيين	10
		0.73	4.68	47	أستاذ مساعد		
		1.00	4.05	20	أستاذ مشارك		
		1.00	3.78	18	أستاذ		

أما الجدول (14) فهو يوضح وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية وفقاً للدرجة العلمية للمبجوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) لكل سؤال من أسئلة الفرضية الثالثة وللتحقق من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي وأظهرت النتائج - كما توضحها قيمة (ف) - الدلالة الإحصائية عند مستوى  $0.001 \geq$  للأسئلة، وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التطبيق الفعال لمعيار التعليم والتعلم تبعاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس).

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تشجيع الجامعات في السودان للنشر والبحث العلمي كأحد متطلبات الاعتماد وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية.



جدول (15): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب الدرجة العلمية للمبحوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) عن تشجيع الجامعات للنشر والبحث العلمي كأحد متطلبات الاعتماد

م	السؤال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
1	تشجع الجامعة على النشر العلمي في المجلات المصنفة دولياً	محاضر	41	4.63	1.34	2.74	0.046 ≥
		أستاذ مساعد	47	4.49	1.12		
		أستاذ مشارك	20	3.65	1.31		
		أستاذ	18	4.39	0.50		
2	الدراسات والبحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في المجلات والدوريات الخارجية هي من جهودهم الشخصية	محاضر	41	4.66	0.88	7.25	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	4.68	0.78		
		أستاذ مشارك	20	3.65	1.31		
		أستاذ	18	4.22	0.73		
3	تقدم الجامعة الدعم المناسب للمشاريع البحثية	محاضر	41	3.73	0.67	5.82	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.70	0.69		
		أستاذ مشارك	20	2.95	1.09		
		أستاذ	18	3.28	0.89		
4	تسعى الجامعة لعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات البحثية المختلفة	محاضر	41	3.85	0.36	9.16	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.83	0.38		
		أستاذ مشارك	20	3.45	0.51		
		أستاذ	18	3.39	0.50		
5	لم تتح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حضور الدورات والمؤتمرات الخارجية	محاضر	41	3.90	0.37	6.51	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.87	0.40		
		أستاذ مشارك	20	3.65	0.67		
		أستاذ	18	3.39	0.50		
6	توجد قاعدة بيانات تمكن الأساتذة والطلاب من إجراء البحوث العلمية	محاضر	41	3.95	0.22	3.72	0.013 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.94	0.25		
		أستاذ مشارك	20	3.75	0.44		
		أستاذ	18	3.67	0.69		
7	تخصص الجامعة ميزانية كافية للبحث العلمي	محاضر	41	3.80	0.56	5.53	0.001 ≥
		أستاذ مساعد	47	3.79	0.55		
		أستاذ مشارك	20	3.25	0.91		
		أستاذ	18	3.39	0.50		

والجدول (15) يوضح وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية وفقاً للدرجة العلمية

للمبحوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) لكل سؤال من أسئلة الفرضية الرابعة وللتحقق من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي وأظهرت النتائج كما توضحها قيمة (ف) الدلالة الإحصائية عند مستوى  $\geq 0.001$  للأسئلة، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تشجيع الجامعات في السودان للنشر والبحث العلمي كأحد متطلبات الاعتماد وفقاً لتغيير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية).

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أن عدم وجود نماذج محددة يؤثر سلباً على التطبيق الفعال للمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان وفقاً لتغيير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية:

جدول (16): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق لإجابات المبحوثين حسب الدرجة العلمية للمبحوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) عن التأثير السلبي لعدم وجود نماذج محددة على التطبيق الفعال للمعايير الوطنية

م	السؤال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	الاحتمال
1	يوجد عدم تنسيق بين الكليات والأقسام فيما يتعلق بتطبيق المعايير	محاضر	41	3.71	0.93	0.89	0.45
		أستاذ مساعد	47	3.77	0.67		
		أستاذ مشارك	20	3.65	0.67		
		أستاذ	18	4.00	00		
2	تتصف المعايير بالعمومية وعدم وجود موجبات تفصيلية	محاضر	41	3.88	0.33	7.05	0.001
		أستاذ مساعد	47	3.93	0.25		
		أستاذ مشارك	20	3.50	0.51		
		أستاذ	18	3.83	0.38		
3	الوحدات المنوط بها مراقبة تطبيق المعايير تتصف بعدم الكفاءة وقلة التدريب	محاضر	41	3.80	0.64	3.77	0.013
		أستاذ مساعد	47	3.77	0.67		
		أستاذ مشارك	20	3.25	1.21		
		أستاذ	18	3.28	0.89		
4	حادثة التجربة وعدم توفر تجارب أخرى أدى لضعف التطبيق	محاضر	41	3.90	0.37	6.51	0.001
		أستاذ مساعد	47	3.87	0.40		
		أستاذ مشارك	20	3.65	0.67		
		أستاذ	18	3.39	0.50		
5	لا يوجد في الجامعة دليل إرشادي لتطبيق نظام الجودة الشاملة ونظام الاعتماد الأكاديمي	محاضر	41	3.90	0.37	6.51	0.001
		أستاذ مساعد	47	3.87	0.40		
		أستاذ مشارك	20	3.65	0.67		
		أستاذ	18	3.39	0.50		

0.006	4.29	0.16	3.98	41	محاضر	6	قلة الكوادر وضعف الموارد المالية المتوفرة لوحدة التقويم والاعتماد أدى لضعف انجاز أهدافها
		0.20	3.96	47	أستاذ مساعد		
		0.37	3.85	20	أستاذ مشارك		
		0.69	3.67	18	أستاذ		
0.001	6.51	0.37	3.90	41	محاضر	7	تجربة الجامعة لم تنشر في المجلات العالمية حتى الآن
		0.40	3.87	47	أستاذ مساعد		
		0.67	3.65	20	أستاذ مشارك		
		0.50	3.39	18	أستاذ		
0.45	0.89	0.93	3.71	41	محاضر	8	لم تعقد الجامعة مؤتمرات لنشر معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي
		0.67	3.77	47	أستاذ مساعد		
		0.67	3.65	20	أستاذ مشارك		
		00	4.00	18	أستاذ		
0.045	2.76	0.37	3.90	41	محاضر	9	لم تعقد الجامعة ورشاً وندوات وسمنارات لنشر ثقافة الجودة
		0.29	3.96	47	أستاذ مساعد		
		0.67	3.65	20	أستاذ مشارك		
		0.38	3.83	18	أستاذ		
0.03	3.08	0.42	2.85	41	محاضر	10	النماذج المستخدمة في الجامعة والكلية تساعد على تطبيق معايير ضمان الجودة
		0.45	2.87	47	أستاذ مساعد		
		0.89	2.45	20	أستاذ مشارك		
		0.67	2.89	18	أستاذ		
0.143	1.84	0.31	3.05		محاضر	11	لا يوجد نموذج محدد وواضح لتوصيف البرامج على مستوى الجامعة
		0.32	3.06		أستاذ مساعد		
		0.64	3.25		أستاذ مشارك		
		00	3.00		أستاذ		
0.143	1.84	0.31	3.05		محاضر	12	لا يوجد نموذج محدد وواضح لتوصيف المقررات
		0.32	3.06		أستاذ مساعد		
		0.64	3.25		أستاذ مشارك		
		00	3.00		أستاذ		

أما بخصوص إثبات الفرضية الخامسة التي تنص على (عدم وجود نماذج محددة يؤثر سلباً على التطبيق الفعال للمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان)، فقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال ما أسفر عنه الجدول (16) من نتائج، وهو يوضح وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية وفقاً للدرجة العلمية للمبجوثين (محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) لكل سؤال من أسئلة الفرضية الخامسة وللتحقق من دلالة هذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي وأظهرت النتائج كما توضحها قيمة

(ف) الدلالة الإحصائية عند مستوى  $0.001 \geq$  للأسئلة، وبذلك تم قبول الفرضية الخامسة (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أن عدم وجود نماذج محددة يؤثر سلباً على التطبيق الفعال للمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم في السودان وفقاً لمتغير الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية).

المحور الرابع: الإطار المقترح لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان

من أهم النتائج التي على ضوئها تم وضع الإطار المقترح تتمثل في أن الاهتمام المتزايد من قبل أعضاء هيئة التدريس بتوسيع إدراكهم لمعايير ضمان الجودة، وسعي الجامعات للتميز وتحقيق أعلى مستويات الجودة، تطلب الأمر وضع إطار من خلاله تتم عملية إدارة ضمان جودة التعليم العالي، ويحسب هذا المقترح متناولاً ثلاث جوانب حسب ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية، حيث يتكون الإطار المقترح لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان من ثلاثة مكونات أساسية التي يوضحها الشكل (2). وتم استنتاج مكونات هذا النموذج من التجارب العربية والدولية، ويمكن توضيح مكونات هذا النموذج على النحو الآتي:

أولاً: النواحي الهيكلية والتنظيمية: قصد الباحثون من هذا الجانب ضرورة الاهتمام بعملية ضمان الجودة كوظيفة ملازمة لكافة الهياكل الإدارية والتنظيمية بالمؤسسات التعليمية؛ حتى تأخذ الصفة الرسمية في الهيكل التنظيمي هذا من جانب؛ ومن جانب آخر تأخذ صفة الإلزام باعتبارها نظاماً واجب التطبيق وليس أمام المؤسسة التعليمية حرية الأخذ أو عدم الأخذ به، ويتطلب ذلك بالضرورة أن يُفرد له حيزاً في الهيكل التنظيمي للمؤسسة التعليمية ليس بكونه جهة استشارية ولكن كجهة تنفيذية مُنَاط بها التحقق من استيفاء متطلبات الجودة لكل من البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية وكذلك الجانب المؤسسي. ويقترح الباحثون لتحقيق ذلك ما يأتي:

- إنشاء وكالة على مستوى الجامعة تكون معنية بشؤون الجودة.

- إنشاء وكالة على مستوى الكليات.

- تشكيل فرق الجودة والتقييم الذاتي على مستوى الأقسام التي تتكون منها الكليات.

ثانياً: النواحي الفنية: وهي تتناول الإجراءات التي من شأنها مساعدة مؤسسات التعليم العالي في استيفاء متطلبات معايير ضمان الجودة التي تتعلق بكل من الجانب البرامجي والمؤسسي. وبالتركيز على الجانب البرامجي فإن هذه الدراسة تقترح الإجراءات التي من الممكن أن تخدم مؤسسات التعليم العالي في التطبيق الفعال لمعايير ضمان جودة التعليم، والتحديد المسبق لهذه الإجراءات من شأنه الإسهام في تحديد آليات التنفيذ، وهذه الإجراءات المقترحة على النحو الآتي:

1. التأكد من أن المنهج العلمي يسهم في زيادة إلمام الطلاب بالمعارف الأساسية التي يستهدفها البرنامج، ويمكن التحقق من ذلك من خلال تصميم نموذج لتوصيف البرنامج يكشف عن هذه العلاقة.

2. ضرورة التأكد من تغطية المنهج العلمي، ويمكن التحقق من ذلك من خلال تصميم نموذج لتقرير المقرر الذي يتم تدريسه.

3. التأكد من مناسبة المقرر للقدرة الاستيعابية للطلاب، ويمكن التحقق من ذلك من خلال تصميم نموذج استبيان لاستطلاع آراء الطلاب.

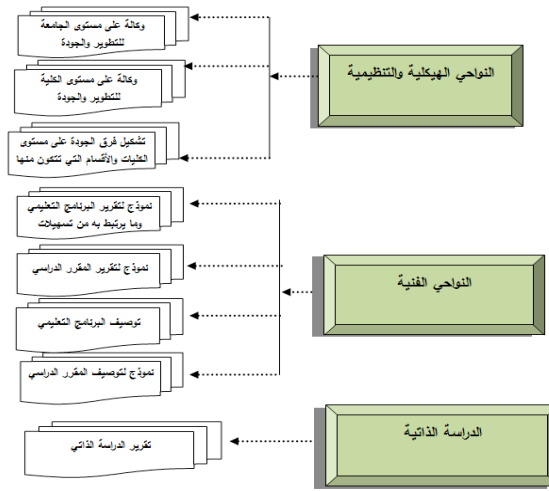
4. التحقق من المستوى العلمي وكفاءة أعضاء هيئة التدريس والمستوى الأخلاقي، ويمكن التحقق من ذلك من خلال وضع آلية للتأكد من شروط الاختيار والتعيين لأعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسات التعليم العالي، وإجراء مراجعة للمفاتيح الأساسية.

5. التحقق من سلامة أسلوب التقييم، وذلك من حيث الموضوعية والاتساق ودرجة الوثوقية والشمول وعدم التركيز على التلقين والتركيز على القدرة التحليلية والتفكير الانتقادي، ويمكن استيفاء هذا الإجراء من خلال تصميم نموذج لتوصيف المقرر على أن يشمل بالإضافة للوصف الاستراتيجيات المختلفة للتدريس والتقييم التي سوف يتم اتباعها للتحقق من المعارف والمهارات المختلفة. ويمكن لأغراض التحقق مقارنته مع نموذج تقرير المقرر.

6. تصميم نموذج ملف متكامل لكل مقرر بحيث يشمل هذا الملف في الحد الأدنى: التوصيف، والتقرير الخاص بالمقرر، ونسبة تقدم الطلاب في المقرر، ونماذج من الأسئلة المستخدمة في المحاضرات والاختبارات، والإجابات النموذجية، وطريقة التقويم المتبعة، واستراتيجيات التدريس، والمشاكل التي واجهت الأستاذ أثناء التدريس وكيف تم التغلب عليها، وتلك المشاكل التي تعذر عليه حلها، وكذلك أن يشمل أي مقترحات بشأن تطوير محتوى المقرر ليتواءم مع الواقع العملي.

ثالثاً: الدراسة الذاتية: يقترح الباحثون أن يتم إشاعة ثقافة التقويم الذاتي كوسيلة سليمة لتصحيح الأخطاء الناتجة من التنفيذ للبرنامج بشكل عام، وتلك المتعلقة بضمان جودة التعليم. لذلك يقترح أن يتم إجراء دراسة ذاتية دورية لكافة البرامج التي تقدمها كليات إدارة الأعمال. ويمكن تحقيق ذلك الإجراء من خلال اقتراح تصميم نموذج موحد لإعداد تقرير الدراسة الذاتية، وهذا التقرير يمثل الأساس للتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة التعليمية، لأنه يشمل كافة نقاط القوة والضعف، وكذلك يوضح الفرص وكيفية الاستفادة منها، وكذلك يوضح التحديات المحتملة وكيفية العمل على تلفيها، وبعبارة أدق فإن اعتماد مثل هذا النموذج يعتبر الأساس للتحليل الاستراتيجي المعروف بالتحليل الرباعي (SWOT), Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats. خلاصة ذلك ومن الشكل (2) فإن النموذج المقترح لكي يكون فعالاً يتطلب ما يأتي:

1. تصميم نموذج لتوصيف البرنامج يشمل كافة المعارف التي يستهدفها ومواصفات المتخرج المطلوبة، والمجالات التي تميز البرنامج، والإمكانيات المادية والبشرية.
  2. تصميم نموذج لمصفوفة البرنامج توضح بالتفصيل الغرض من كل مقرر (إكساب معارف أساسية أم ثانوية).
  3. تصميم نموذج لتوصيف المقرر بحيث يشمل في الحد الأدنى متطلبات المنهج العلمي والمرجع العلمي، وأسلوب التقويم، والاستراتيجيات المتبعة لإكساب المعارف والمهارات المختلفة والقيم السلوكية والأخلاقية.
  4. تصميم نموذج لتقرير المقرر يوضح مدى الالتزام بتغطية المنهج، وكذلك التقدم والتطوير في العملية التعليمية للمقرر، والمشاكل التي تواجه تنفيذ المقرر والمقترحات لحلها.
  5. تصميم استبيان لاستقصاء آراء الطلاب عن المقررات والبرنامج الذي يدرسونه ومدى مساهمته في إثراء الجانب المعرفي لهم. والاستفادة من ذلك كتغذية راجعة في تحسين جودة المقررات.
  6. تصميم استبيان لاستقصاء آراء المتخرجين لمعرفة مدى استفادتهم من البرنامج في حياتهم العملية، والتعرف على المشاكل التي تواجههم لتكون أساساً في تعديل البرنامج بما يتوافق وسوق العمل. وذلك للاستفادة منه في تطوير وتحسين جودة البرنامج.
  7. تصميم استبيان لاستقصاء آراء الطلاب حول الخدمات المساندة المقدمة لهم وعملية الإرشاد الأكاديمي.
- تجدد الإشارة إلى أن هذا المقترح لم يغط كافة المعايير المتعلقة بضمان الجودة، ولكنه يوفر أساساً يمكن الاسترشاد به عند تصميم إطار لبقية المعايير.



شكل (2): مكونات الإطار المقترح لنماذج تطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي

### مقارنة بين الإطار المقترح في ضوء المعايير السودانية والمعايير الدولية لضمان الجودة:

وبمقارنة الشكل (2) بالشكل (1) الذي يوضح محاور معايير الجودة في التعليم العالي في السودان، وبما ورد من أدبيات سابقة في مجال المعايير الدولية لضمان الجودة، نجد أن الشكل (2) يتناول الآلية التي من خلالها يمكن تحقيق وتنزيل تلك المعايير لأرض الواقع، حيث إن النواحي التنظيمية التي يوضحها الشكل (2) تستهدف وضع عملية الجودة في الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي بالكيفية التي تعكس أهميتها، كما أن النواحي الفنية للإطار المقترح تساهم في التطبيق الفعلي لمعايير التعليم والتعلم وما يرتبط بجودة الخدمات التعليمية وما له صلة بالطلاب والمتخرجين عموماً. أما الجزء الخاص بالدراسة الذاتية الواردة بالمقترح فهي وسيلة لنشر ثقافة الجودة من خلال العمل المشترك لكافة أعضاء الهيئة التدريسية واستشعارهم بالمسؤولية وأن عملية تحقيق الجودة هوهم مشترك وعمل جماعي. إذ أن الدراسة الذاتية للبرنامج تمثل حجر الزاوية لعملية التقييم الخارجي والإعداد للمراجعة الخارجية من قبل النظراء، كما أن قيام كافة أعضاء الهيئة التدريسية بالقسم المعني بهذه الدراسة يجعله على إمام كامل بما تتطلبه عملية الجودة، ابتداءً بتوصيف البرنامج وتوصيف المقرر انتهاءً بتقرير المقرر، معرفة ما يجب القيام به للتطوير والتحسين المستمر.

### الاستنتاجات:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس ودرجة إلمامهم بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس ودرجة التزامهم بمعايير ضمان جودة التعليم.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس وبين التطبيق الفعال لمعايير التعليم والتعلم.
4. تشجيع الجامعات لأعضاء الهيئة التدريسية للبحث والنشر العلمي دليل وعي بأهمية هذا المعيار للحصول على الاعتماد.

5. يرجع ضعف تطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي في السودان للافتقار للنماذج والإرشادات التي تساعد في التطبيق الفعال لها.
6. تتوافق المعايير الوطنية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في السودان مع المعايير الدولية للاعتماد الخارجي.
7. يُساعد تصميم نماذج محددة في التحقق من تطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في السودان.
8. تنتصف المعايير الوطنية للتقويم والاعتماد التي أصدرتها وزارة التعليم العالي في السودان بالعمومية وعدم وجود موجّهات تفصيلية.
9. قلة الكوادر وضعف الموارد المالية المتوفرة لوحدة التقويم والاعتماد الأكاديمي بالجامعات السودانية أدى إلى ضعف إنجاز أهدافها.
10. الجامعات التي شملتها الدراسة لا تتوافر لها سياسات واضحة لنشر ثقافة الجودة.
11. حداثة المعايير التي أصدرتها الهيئة العليا للتقويم والاعتماد لم يصاحبها تعريف متكامل بأهميتها لمؤسسات التعليم العالي مما أدى إلى ضعف في تطبيقها في الواقع العملي.
12. لا توجد نماذج واضحة ومحددة لتوصيف البرنامج وتوصيف المقرر يمكن لمؤسسات التعليم العالي في السودان أن تتبعه.

## التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثون بما يأتي:

1. أن يتم إنشاء وكالة متخصصة تُعنى بشؤون التطوير والجودة على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي السودانية.
2. أن يتم إنشاء وكالة متخصصة لكل كلية تُعنى بالتطوير والجودة على مستوى الكلية.
3. تصميم نماذج لتوصيف المقررات والبرامج وكذلك تصميم نماذج لتقرير المقررات والبرامج تُساعد في التأكد من استيفاء معيار التعليم والتعلم.
4. تصميم نموذج للتقويم الذاتي الأولي بما يُساعد على خلق روح التعاون والتعامل كفريق واحد.
5. عقد الدورات التدريبية لأساتذة الجامعات السودانية عن المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم. وكيفية تطبيقها بشقيها البرامجي والمؤسسي.
6. ضرورة التأكيد على منسوبي الجامعات أن عملية ضمان الجودة مسؤولية مشتركة يشترك الجميع في ممارستها.
7. دراسة تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بطرق وإجراءات التطبيق الفعال لمعايير ضمان جودة التعليم، وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.
8. ضرورة اعتماد سياسة واضحة ومحددة لنشر ثقافة الجودة بالشكل الذي يخدم تحقيق جودة العملية التعليمية.
9. ضرورة الاستعانة بخبراء عند تصميم مكونات النموذج المقترح لضمان سلامة تغطية كافة المعايير المتعلقة بضمان جودة التعليم.



## المراجع:

أبونوار، لينة وعبد الله بوياطنة (1990). الحاجة إلى التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية. مجلة التربية الجديدة، (51).  
الاعتماد، الهيئة العليا للتقويم (2012). دليل المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي في السودان. الخرطوم: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - السودان.

الاعتماد، الهيئة القومية للتقويم (2009). دليل ضمان الجودة والاعتماد ج1. الرياض، السعودية: الهيئة القومية للتعليم والاعتماد والتكنولوجيا.

بدري، علي، وعنتر، عبد العال (2007). خبرات بعض دول شرق آسيا في تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر (رؤية مستقبلية). مجلة كلية التربية، (6)، جامعة الفيوم، الفيوم.

السيد، ياسر محمد محجوب حمد (2014). برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات - جامعة الخرطوم أنموذجاً، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 7، (18)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

شاهين، محمد عبد الفتاح (2004). التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي. مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني. جامعة القدس المفتوحة، رام الله.

شحاته، حسن (2001). التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

عطية، خالد عبد العزيز، وزهران، علاء الدين محمود (2008). نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج الحاسوبية من منظور الاعتماد الأكاديمي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 1، (2)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

قدومي، عبد الرحيم محمد (2008). التعرف على مدى تطبيق ركائز الجودة في الأقسام الأكاديمية لكليات المال والأعمال. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 1، (1)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

Cheong Cheng, Y. (2003). Quality assurance in education: internal, interface, and future. Quality Assurance in Education, 11(4), 202-213.

David, B., & Harold., T. (2000). in Higher Education. United Kingdom: Routledge, part of the Taylor & Francis Group.

McGehee S. (2002). Quality assurance, Retrieved from: <https://www.isixsigma.com/dictionary/quality-assurance/>.

Motwani, J. (1995). Implementing TQM in education: Current efforts and future research directions. Journal of Education for Business, 71(2), 60-63.